

دعوى

القرار رقم: (IFR-2020-244)

ال الصادر في الدعوى رقم: (16446-2020-Z)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

دعوى - قبول شكلي - مدة نظامية - عدم التزام المدعي بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر موضوع الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٤هـ - دللت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخبار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية. مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لغواط المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (١١) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم: (٢٠٨٢) بتاريخ: ١٤٣٨/٦/١٤٣٨هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

إنه في الساعة السادسة والرابع من مساء يوم الثلاثاء ٢٠٢٠/٢/٤٤٢هـ الموافق ٢٢/٩/٢٠٢٠م، عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض ... جلستها؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت

الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (16446-Z-2020) وتاريخ ١٤٤١/١٠/٢٠٢٠هـ الموافق ٤٠/٦/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي / مكتب ... (سجل تجاري رقم ...) تقدم بواسطة مدیرها / ... (هوية وطنية رقم ...)، بلائحة دعوى تضمنت الاعتراض على الربط الزكوي الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل لعام ١٤٣٤هـ، بناءً على أنه لم يتم مزاولة العمل في المكتب، ويطلب إلغاء الربط.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها، أجابت بمذكرة رد مؤرخة في ٩/٧/٢٠٢٠م، تضمنت أنَّ المدعي تبلغ بالربط الزكوي محل الدعوى بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٩م، واعتراض عليه بتاريخ ٢٠٢٠م، وعليه تطلب المدعي عليها عدم قبول الدعوى شكلاً، لفوات المدة النظامية.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٠٢/١٤٤٢هـ، عقدت الدائرة جلسة عن بُعد لنظر الدعوى، حضرها / ... (هوية وطنية رقم ...) بصفته مالِّاً للمدعي، وحضرها / ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته ممثلاً للمدعي عليها / الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب التفويض الصادر من وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم ... وبسؤال الحاضر عن المدعي عن دعواه، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة دعواه المودعة لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبمواجهة ممثل المدعي عليها بذلك، أجاب بأنه يتمسك برد المدعي عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبسؤال الطرفين عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بالنفي. لذا، قررت الدائرة قفل باب المراجعة والمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) بتاريخ ١٤٣٦/٠٣/١٤هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٠٦/١٤هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١/١٥) بتاريخ ١٤٢٥/٠١/١٥هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/٠٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لَّما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الربط الزكوي لعام ١٤٣٤هـ، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ١٤٤١/٠٤/٢١هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعٌ بالظلم عند الجهة مصدرة القرار خلال (٦٠) يوماً من

تاریخ إخطاره به استناداً إلى الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية المنظمة لجباية الزکاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٢) بتاريخ ١٤٢٨/٦/٦هـ التي نصت على أنه: ”يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط ...“؛ وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بقرار الربط الزکوي بتاريخ ١٧/٠٧/٢٠١٩م، واعتراض عليه بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٠م؛ الأمر الذي يتعين معه عدم قبول دعوى المدعي شكلاً.

القرار:

ولهذه الأسباب، وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

عدم قبول الدعوى المقامة من المدعي / مكتب ... (رقم مميز ...) ضد المدعي عليها، الهيئة العامة للزکاة والدخل، لعدم تقديم اعتراضه على قرار المدعي عليها محل الدعوى المتعلق بالربط الزکوي لعام ١٤٣٤هـ خلال المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة (يوم الأربعاء الموافق ١٧/٤/١٤٢٣هـ) موعداً لتسلّم نسخة القرار، ولأطراط الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلّمه؛ بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة، في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصَّلَ الله وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.